



نشرة اخبارية غير دورية

## قطاف جنسيني

النصف الأول لعام 2017 - العدد 9

### في هذا المنشور

#### • زيارات

#### • نشاطات وتحركات

#### • اجتماعات ولقاءات تنسيقية

#### • تدريب وبناء قدرات

اعتصام حملة جنسيني أمام وزارة العمل بتاريخ 5 نيسان 2017



اعتصمت "حملة جنسيني حق لي ولأسرتي" يوم الاربعاء 5 نيسان 2017، أمام #وزارة\_العمل في المشرفة، ردًا على الطلب الصادر عن وزير العمل محمد كباره، ورفضًا لتوقف أولاد وازواج النساء اللبنانيات عن العمل، مطالبة بحماية ومعاملة أولاد وأزواج النساء اللبنانيات بالمثل مع العمال اللبنانيين. شارك في الوقفة الرمزية عدد من النساء المعنيات بالحملة وأسرهن، رفعت لافتات "التمييز بين المواطنين والمواطنات مخالف للدستور"، "ولادنا مش لاجئين ولا نازحين"، "أولاد وأزواج النساء اللبنانيات ما يدهم أذن"، "الإذن للعرب مش للفريب"، "أولادنا مش عمال أجانب"، "حصيلة قراراتكم طرد وتوفيق"، "من حق ولادي يشتغلوا ببلادي"، "الأمن العام أنصفت ووزارة العمل ظلمتنا". وألقت منسقة الحملة كريمة شيو كلمة طالبت فيها بـ"تعديل قانون الجنسية اللبناني بما يضمن حق النساء اللبنانيات بمنح جنسينيتهم لأسرهن"، وقالت: "من خلال متابعتنا للنساء وأسرهن، تلقينا عدداً من الشكاوى حول مشكلة مستجدة لا وهي توقف أولاد وازواج النساء اللبنانيات عن العمل تطبيقاً للبيان الصادر عن مكتب وزير العمل محمد كباره بتاريخ 3 كانون الثاني 2017، على الفور ثقلت حملة جنسيني مع وزير العمل وعرضنا له عدداً من الشكاوى التي وردتنا. وكان الوزير قد متعاون وابحاجي وأكد لنا التزام وزارة العمل بالقوانين والقرارات السابقة التي صدرت بخصوص الأجانب المولودين في لبنان والمتأهلين من لبنانيات (قرارات شربيل نحاس وسعان قزي)، لكن إلى يومنا هذا ما زلنا نتلقى شكاوى من النساء اللبنانيات وأسرهن تفيد باستمرارية التوفيق والطرد وذلك من قبل شرطة البلدية ويدرك في المحضر أن التوفيق يتحقق يتم بناء على طلب وزير العمل 91. وبعد تأكيناً من كافة الممارسات ومراجعة المعنيين ووزارة العمل التي يدورها أكدت لهم انه عليهم الخصوص لقانون عمل الأجانب، حضرنا الى هنا لنطالب بالمساواة بين اللبنانيين واللبنانيات وللمطالبة بمعاملة اسر النساء اللبنانيات أسوة باللبنانيين. وبعد اجتماعنا اليوم مع المدير العام للوزارة الذي طلبنا للحوار قبل ان تطلق كلمتنا امام الاعلام، أصبحنا اكثر اصراراً على مطلب المعاملة بالمثل، وذلك بعد ان افادنا المدير العام ان ابناء وازواج النساء اللبنانيات أجانب لذلك يجب ان يخضعوا لكافة الاجراءات الواجب اتباعها في الوزارة". وأردفت: "لذلك توجهنا نحو والسيدات المنتدبات في الحملة وكانت احدهن سيدة لبنانية متأهلة من رجل غير لبناني، بالسؤال كيف تزعمون انكم اصدرتم استثناء للمولودين من ام لبنانية وابنتي اتصلت بي من ساعة فقط لتخبرني بأنه تم توقيفها عن العمل باعتبارها اجنبية، فكان الرد نعم هناك استثناء ولكن على ابنتك ان تخضع لقانون عمل الاجانب. فأين الاستثناء وأين الاقوال والافعال وما زلت تقولون عليهم المعاملة كأجانب". وختمت: "يكفي استخفافاً بما تدعون وتقاضاً، فحياة ومصير النساء اللبنانيات وأسرهن ليست للمساومة والمتأخرة. نقول لكم، لا يمكن لاي قرار او قانون ان يمر دون الاخذ بالاعتبار ان يسري بالساواة على اللبنانيين واللبنانيات معاً، فوطناننا ليس وطننا للذكور فقط بل هو وطن لكل مواطنية نساء ورجال، وان كنتم تتحججون بتتنفيذ القانون الذي يلزم الاجانب بإجازة عمل، فإذا قوانينكم مجحفة وتمييزية وعليكم بتعديلها وتقبيحها لمواهبتها بأن تشتمل وتتضمن العدالة الاجتماعية بين كافة المواطنين، لأن ابناء وازواج النساء اللبنانيات ليسوا أجانب ولا لاجئين أو نازحين، بل هم اولاد هذا الوطن ومن رحمه".

زيارة وفد من سفارتي سويسرا وبريطانيا 19 نيسان 2017



زار مكتب حملة #جنسيني حق لي ولأسرتي وفد من سفارتي سويسرا وبريطانيا . ممثلاً بشخص السفير السويسري و ممثلين و ممثلات من السفار البريطانية والسفارة السويسرية ، بحث ابرز المشاكل والعائق التي تعرض لها النساء اللبنانيات المتأهلات من اجنبى وأسرهن ، وحمل الوفد عدد من المطالب وذلك بعد اجتماعه مع الهيئة التنسيقية للحملة .

زيارة وزير العمل محمد كباره بتاريخ 9 كانون الثاني 2017 – مقر الوزارة



قامت حملة جنسيني حق لي ولأسرتي بزيارة وزير العمل محمد كباره في وزارة العمل في بيروت . وذلك بعد ان وردها عدداً من الشكاوى من النساء اللبنانيات

واسرهم بانه يتم تهديدهم/هن بالصرف من العمل تحت حجة القرار الذي اصدره وزير العمل ، يقضي القيام بحملة تفتيش واسعة، على أصحاب المحال والمؤسسات التي يديرها ويعمل فيها غير لبنانيين، وذلك للتثبت ميدانياً من إتزامها مع العاملين فيها، بشروط مرسوم تنظيم الأجانب، لجهة إجازات العمل والتراخيص . وعليه حرصاً من الحملة على ملاحظة اي اجراء من شأنه ان يمس بمستحقات النساء اللبنانيات واسرهم ، اجتمعن اليوم نحن ممثلات بالاستاذة المjamia اقبال مراد دوغان ومنسقة الحملة كريمة شيو والسيدة المعنية د. مني حداد مع الوزير وبحثنا كافة التفاصيل ، وصدر تعقيباً للزيارة تصريح عن الوزير والذي يدوره كان متعاوناً ومسانداً لقضيتنا ، قرار توضيحي موجه لاصحاح الشركات والمؤسسات يحذر بعدم استغلال ابناء وازواج النساء اللبنانيات ومعاملتهم/هن كمعاملة اللبناني واللبنانية . ومن جهتها الحملة ستتابع على الارض مع المعنيين والمعنيات .

## نَشَاطات وَتَحْرِكَات

**اعتصام حملة جنسيني حق لي ولأسرتي امام السراي الحكومي ومجلس النواب بتاريخ 19 آذار 2017**



اعتصمت "حملة جنسيني حق لي ولأسرتي" يوم الأحد 19 آذار/ مارس 2017 امام السراي الحكومي ومجلس النواب في ساحة رياض الصلح ، من اجل المطالبة باقرار مشروع قانون منح المرأة اللبنانية الجنسية لأسرتها . شارك في الاعتصام ما يفوق الألفين شخص، حضرنا من كافة المناطق اللبنانية ( البقاع ، الجبل، الجنوب ، الشمال وبيروت ).

وكانت الكلمة لمنسقة حملة " جنسيني حق لي ولأسرتي "#**كريمة\_شبو** ، " نحن هنا اليوم من اجل دعوة السياسيين لتنفيذ وعودهم بانصاف النساء اللبنانيات، ورفضاً للتملص العاصل بتحقيق المساواة التامة في قانون الجنسية، وتحميلاً للسلطات الثلاث مسؤولية اصلاح القوانين التمييزية الموجفة بحق النساء وكل ام لبنانية . وطالبت الحملة بوضع قانون لبناني منصف وعادل قائم على المساواة التامة بين النساء والرجال على حد سواء، ويضمن حق النساء اللبنانيات بمنح الجنسية لاسرهن، كما نطالب السلطات التشريعية والتنفيذية ورئيس الجمهورية بوضع قوانين تتواءم مع ما نص عليه الدستور في الفقرة



السابعة والتي تنص ان "كل اللبنانيين سواء لدى القانون. جانا نطالب الرئيس ميشال عون في عهد الاصلاح والتغيير الذي هنا المرأة اللبنانية في 8 آذار "بيوم المرأة العالمي مصرحاً " أنا مع إزالة كل الفوارق القانونية بين المرأة والرجل أؤيد مطالب النساء اللبنانيات من دون قيد أو شرط". و الرئيس نبيه بري بالتصويبة المستعجلة التي أقرها في جلساته التشريعية العامة المتعلقة بالاسراع بدراسة مشروع قانون منح المرأة اللبنانية الجنسية لأسرتها . والرئيس سعد الحريري بوعده الدائم للامهات والنساء اللبنانيات بصورة تمكينهن من منح جنسينهن لاسرهن . كما جانا نطالب وزير شؤون المرأة بموقف واضح وصريح تجاه قانون الجنسية . " واضافت شبو ، " نحن هون لنطالب بتنفيذ لأن شعبنا تصاريح سياسية واعلامية ، نحن هون لأن السياسيين بالاعلام بيحكوا شي ! وبال المجالس ما بيفعلوا شي ! بيكتي تبادل، بيكتي توافق، بيكتي اجحاف، وعنصرية ، ومش صار وقت تعدلوا قانون الجنسية بالعكس تاخروا كتير لدرجة التخلف بقوانينكم البالية، نطالب بالتعديل دون اي مساومات ولا اي حجج واهية مرضية وعنصرية واذا كل المسؤولين بيطلعوا بالمناسبات وبصحراؤ عن دعمهن للمساواة بين النساء والرجال فمن اذا المسؤول !! ".

ومن بعدها كانت كلمة النساء المعنيات والامهات اللبنانيات تلتها السيدة #**نادرة\_نحاس** : " انا جاية اليوم قول بعيد الامهات ، ما بدنا بوكيه ورد ، ولا هدية ، ولا كاتو، بدبي ولادي حدي بيلاقي، انا جاية اسأل السياسيين عن وعودهم الرنانة ؟ انا جاية اسألهم عن حقي، اللي نص عليه الدستور ؟ عن ان المواطنين سواء امام القانون !!! بدبي ذكرهم انه حقوق النساء هي من حقوق الانسان ، وانا بحقلي كلبنانية متزوجة من رجل اجنبي!! بحقلي اتساوي مع الرجل اللبناني المتزوج من اجنبية ، بدبي خلي ولادي بيلاقي ، بدون قيود ولا شروط ، ولادنا منن لاجئين ولا نازحين ، ولادنا ولاد ام لبنانية ، نحن وجودنا من وجود الوطن .. والام هي الوطن !! وختمت باسمي ، وباسم كل الامهات ، ما بدنا اي سياسي يعيادنا بعيدنا ، بدنا إراده سياسية تعطينا حقنا الكامل بالجنسية وبدون اي استثناء .

وفي نهاية الاعتصام وجهت شبو تحية لكافة المناضلين والمناضلات والوسائل الاعلامية التي تواكب القضايا المحددة وللقوى الأمنية المساعدة خلال الاعتصام .

## اجتماعات ولقاءات تنسيقية لحملة جنسيني حق لي ولأسرتي

### التنسيق ومشاركة الحملة مع منظمات المجتمع المدني

تمت المشاركة مع منظمات المجتمع المدني في تحرّكات مطلبية وانشطة مختلفة تدعو للمساواة في الحقوق والعدالة الاجتماعية . وكان العمل على سبيل الذكر لا الحصر مع ( الهيئة الوطنية لمتابعة قضايا المرأة، المجلس النسائي اللبناني، منظمة كفى ، عدل بلا حدود ..) وغيرها من منظمات المجتمع المدني والحقوقي والحزبي خلال النصف الاول من عام 2017 .

### اجتماعات الهيئة التنسيقية لحملة جنسيني

عقدت اجتماعات ولقاءات غير دورية لقياديي وقيادات الهيئة التنسيقية. وذلك لاشراكهم/هن ومشاركتهم/هن بالخطيط والتحضير ، في كافة الجوانب المتعلقة بعمل الحملة، من نشاطات ولقاءات. وقد بلغ العدد الاجمالي لل الاجتماعات الأساسية حوالي ال 10 اجتماعات على مدى النصف الاول من عام 2017 .

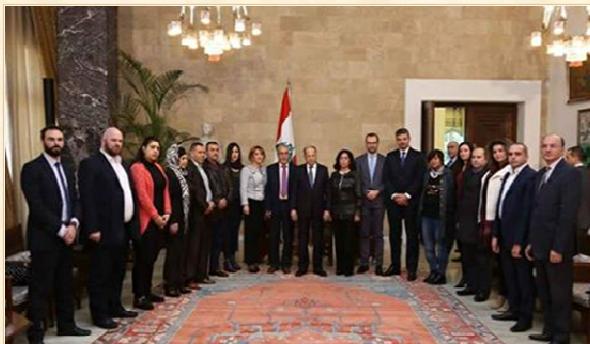
## زيارة رئيس الجمهورية بمناسبة يوم المرأة العالمي بتاريخ 8 آذار 2017 - بعبدا



استقبل رئيس الجمهورية العماد ميشال عون وفد من المجلس النسائي اللبناني، مهنئا المرأة اللبنانية في "يوم المرأة العالمي" مصراً "أنا مع إزالة كل الفوارق القانونية بين المرأة والرجل أؤيد مطالب المجلس النسائي اللبناني من دون قيد أو شرط".

ويضم المجلس النسائي اللبناني برئاسة الاستاذة اقبال مراد دوغان حوالي 1500 جمعية ومنظمة. من ضمنها على سبيل الذكر لا الحصر ( جمعية المرأة العاملة ، مجموعة الابحاث والتدریب للعمل التنموي ، حملة جنسيني حق لي ولأسرتي ، .... ).

## زيارة الرئيس عون ضمن هيئة متابعة الاستعراض الدوري الشامل حول لبنان بتاريخ 7 شباط 2017 - بعبدا



التقت حملة جنسيني حق لي ولأسرتي ضمن وفد "هيئة متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل حول لبنان" رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في القصر الجمهوري في بعبدااليوم بتاريخ 7 شباط/فبراير 2017 .

بحيث قدم الوفد مذكرة بابرز المطالب الخاصة بحقوق الانسان والتي ومن ضمنها تعديل قانون الجنسية اللبناني بما يضمن المساواة التامة بين النساء والرجال وتكريس حق المرأة اللبنانية بمنح جنسيتها لزوجها واولادها وبدون اي استثناء ورفع كافة التحفظات عن اتفاقية #سيداو والتصديق على البروتوكول الاختياري .واكتمل في الرئيس بالتعليق على هذا البند انه " معقد " ، واستفاضت بالكلام عن موضوع التربية الوطنية .

## لقاء وزير الدولة لشؤون المرأة جان اوغاسبيان بتاريخ 2 شباط 2017 - مقر الوزارة - بيروت



اجتمعت حملة جنسيني حق لي ولأسرتي مع وزير الدولة لشؤون المرأة جان اوغاسبيان في مقر الوزارة وذلك يوم امس الخميس الواقع بتاريخ 2/2/2017 . من اجل تسليميه مشروع تعديل قانون الجنسية اللبناني بما يضمن المساواة التامة بين النساء والرجال في منح الجنسية . وعبر الوزير اوغاسبيان انه " مقتنع شخصيا بهذا الحق ، ويعتبر انه مطلب انساني اكثر منه قانوني ، وان القانون وجد لخدمة الانسانية ، ولكن بعد تصريحاته التي تناول فيها هذا الحق تلقى العديد من الاتصالات من مجتمعية دينية دفعته لاعتقاد انه في الوقت الحالي من الصعب طرح هذا المشروع لان الارضية غير مهيأة لذلك ومن الصعوبة ان يحدث خرق ، ويعتبر ان مدة ولايته 6 أشهر تحوله بان يعمل على مشاريع قوانين يمكن ان تعطي نتيجة اسرع وتحقق نجاحا . مؤكدا انه شخصيا مقتنع بالقضية لانها انسانية .... ولكن !! "

## لقاء السيدة رندة بري بتاريخ 2 شباط 2017 - قصر عين التينة



شاركت حملة جنسيني حق لي ولأسرتي و مجموعة الابحاث والتدریب للعمل التنموي بصفتهم اعضاء في "التحالف الوطني لدعم تحقيق المشاركة السياسية للنساء اللبنانيات" باللقاء مع السيدة رندة بري في قصر عين التينة - بيروت . وذلك يوم الخميس الواقع بتاريخ 2 شباط 2016 . بدعوة وحضور الهيئة الوطنية وعدد بارز من القيادات في منظمات المجتمع المدني والاحزاب المنضوية في التحالف . و أكدت السيدة بري انها تدعم المساوات التامة بين النساء والرجال في كافة القوانين .

## حلقة نقاش حول إصلاح قانون الأسرة 27 كانون الثاني 2017



عقدت مجموعة الابحاث والتدریب للعمل التنموي وبالتعاون مع منظمة التضامن النسائي للتعلم من أجل الحقوق والتنمية WLP حلقة نقاش حول إصلاح قانون الأسرة والعنف القائم حول النوع الاجتماعي. في مكتب حملة جنسيني حق لي ولأسرتي التي استضافت اللقاء . بحيث عرض الأستاذ #زياد\_بارود الدراسة ، والتي ناقشت التزام لبنان بمعاهدة حقوق الإنسان ، مفهوم العلمانية مقابل الطائفية، القانون المدني وغيرها من العناوين . وذلك بحضور ومشاركة ممثلين/ات عن المجتمع المدني على سبيل الذكر لا الحصر ؛ الأستاذة اقبال دوغان ، الأستاذ عمر نشابة ، الأستاذ شربل نحاس ، الأستاذ غدير العلايلي ... وممثلين/ات عن الهيئة التنسيقية في #حملة\_جنسيني\_حق\_لي\_ولأسرتي .

## تدريب وبناء قدرات

### ورشة تدريبية حول حقوق الانسان | بيروت في 24 و 25 كانون الثاني 2017 (الجزء 2)



نظمت مجموعة الابحاث والتدريب للعمل التنموي، ورشة تدريب تحت عنوان "حقوق الانسان" في جزئها الاول حول ؛ الامن مقابل الحرية وأي الحقوق هي الغالية، الحفاظ على التقاليد مقابل حماية حقوق الانسان ، و حقوق الانسان والنزاع العنيف، وذلك في مركزها التدريبي في المتحف، وقد شارك في الدورة قياديي/ات الهيئة التنسيقية في حملة جنسيني حق لي ولأسرتي، اللذين عملوا/لن على مدى يومي 24 و 25 كانون الثاني 2017 على تطوير قدراتهم من خلال تمارين وتدريبات مكثفة لاكتساب المهارات انطلاقاً من الاهداف التالية :



- مناقشة مسؤوليات الدولة في حماية حرية المواطنين/ات وحقهم/هن بالأمن
- البحث في متى يتعارض الحق بحرية التعبير مع الحق بالأمن
- تفحّص حقوق الخصوصية وما إذا كان بإمكان الدولة التعدي على الخصوصية لتوفير الأمن المناسب
- معرفة من يحدد أو ينشيء الإرث الثقافي ومن المسئول عن الحفاظ على التقاليد
- مناقشة ما إذا كانت بعض



- الممارسات الشرعية للهرمية الجندرية لا تعتبر ادلة على القمع الجندي بشكل أوتوماتيكي
- البحث في كيفية احترام الثقافات والتقاليد، وحتى المحافظة عليها، مع الابقاء على أهمية الحقوق المتساوية للنساء
- التفكير في سبب اعتبار بعض العنف، حتى في اوقات الحرب مقيتاً على الصعيد العالمي، وفي ما يربط هذه الاعمال المقيمة بانتهاكات حقوق الإنسان



- اكتشاف لم يعتبر الاغتصاب نتيجة حرب ولا يمكن تبريره أبداً، بغض النظر عن اهداف النزاع العنيف

- مناقشة أدوار النساء في النزاع العنيف وحق النساء الإنساني أن يكون جزءاً من مفاوضات السلام وصنع القرار في فترة ما بعد النزاع .

